فصل 6

السیاسة

نُخب سريعة التأثر

في كل يوم من موسم انتخابات 2008 هذا، أسمع نوعين من التعليقات. أولاً، أسمع: «لو أن المرشح زيداً أو عمراً كان أكثر دفئاً، وودّاً، لكنت صوّت له/لها».

ثانياً: أسمع: «أحب المرشحين الذين يركزون على القضايا. هذه انتخابات حاسمة، ونريد رئيساً ينتبه إلى مشكلاتنا فعلاً ويساعد على حلها».

أي من تلك المواقف، برأيك، يأتي من حملة الدكتوراه في أمريكة؟ الموقف الأول الذي يركز على الشخصية، أم الثاني الذي يركز على القضايا؟

حملة الدكتوراه، صدّق أو لا تصدّق، لا يهتمون إلا بالشخصية. لأن شيئاً غريباً كان قد حدث لجمهور الناخبين الأمريكيين، انقلب الأمر رأساً على عقب. كانت نخبة أمريكة-الأغنى والأفضل تعليماً في مجتمعنا- قد أصبحت أقل اهتماماً باقتصاد أمريكة والتحديات الإستراتيجية مما هي عليه الحال بالنسبة لشخصيات المرشحين. اذهب إلى أي حفلة كوكتيل، وأصغِ السمع لما يظنون أنه الأكثر أهمية في الانتخابات الرئاسية. أضمن لك أنهم سيبدؤون بتحليل الخصائص الشخصية لكل مرشح. وهناك سبب وجيه لذلك - نُخب اليوم بعيدة جداً عن الاهتمامات الرئيسة مثل الرعاية الصحية، والرسوم الجامعية، وخسارة الوظائف، والعناية بالأطفال التي يواجهها معظم الأمريكيين. ربما كان صحيحاً دائماً أن النُّخب لديها اهتمامات مختلفة عن عامة الشعب، لكن في الحياة الأمريكية الفاضلة في أثناء القرن العشرين، كانت النُّخب مجموعة خاصة شقت طريقها صعوداً على السلم وتقدّر عالياً أولئك الذين يكافحون الآن للارتقاء أيضاً. كانت، بالمختصر، مجموعات جدّية من الأشخاص الذين شهدوا الحرب العالمية الثانية

ويحترمون حقاً الحياة والسياسة. تتمتع نُخب اليوم بالدلال منذ مدة طويلة، وهي بعيدة عن كفاح آبائها وأجدادها.

على الرغم من أن نُخب اليوم تقرأ كتاب توم فريدمان «العالم مسطح»، إلا أن باقي أمريكة تعيشه. حققت النُّخب نجاحاً اقتصادياً غير مسبوق، في حين لا يصل أولئك الذين يكافحون في الأسفل إلى أي مكان. تُظهر بيانات الدخل التي تم نشرها في آذار 2007 أن أعلى 10 % دخلاً يحصلون على المزيد كل سنة، مع ذهاب أكبر زيادة (نحو 14 %) إلى أغنى 1 %. كان دخل أدنى 90 % من الأمريكيين ينخفض. لم يكن المد، في الواقع، يرفع كل القوارب.

هذا ما يجعل في الأمر مفارقة؛ لأنك عندما تسأل النخبة: لماذا يركزون على الشخصية؟ سيقولون لك: إن «الناخبين -أي، الأمريكيين الأقل دخلاً وتعليماً- لا يفهمون القضايا ولهذا يصوتون على أساس المزايا الشخصية. لكن ذلك بعيد عن الحقيقة تماماً. ما يدعى العامة في أمريكة الآن أفضل تعليماً ويركزون على القضايا أكثر من ذي قبل. اذهب إلى قاعة البلدة السياسية، مع ناخبين منتظمين في أمريكة، وسترى أن الشخصية لا تهم إطلاقاً. يركز الناخبون على الرعاية الصحية، والتعليم، والأصدقاء الذين يخدمون في العراق. يتمتعون بمستويات من المعرفة بشأن الرعاية الصحية، ونظامنا الدراسي، والاقتصاد العالمي ستجعل العديد من حاملي الدكتوراه يشعرون بالخجل. عندما أقامت هيلاري كلينتون تجمّعاً انتخابياً في إحدى دور البلدية، تلقت 11.000 سؤال. كان عشرة منها عن طعامها وأفلامها المفضلة. كانت الأسئلة الـ10.990 الأخرى عن التحديات الحقيقية التي تواجه الناس وكيف يمكنها مساعدتهم في مواجهتها. غالباً ما يكون لدى النخبة اليوم نظرة فوقية نحو عامة الشعب، لكنني كنت قد لاحظت أن النخبة هي التي يمكن التأثير فيها دون أي حقائق واقعية، فيما المجموعات الأكبر أكثر اهتماماً بالحقائق، والقيم، والتجارب. تماماً كما أن طلاب الكليات لديهم دائماً وجهات نظر تتغير عندما ينتهون من دراستهم ويمرون بتجارب الحياة، كذلك النُّخب اليوم مثل طلاب كليات دائمين، بعيدون تماماً عن التجارب والكفاح الذي يشكل حياة الأمريكيين كل يوم. لهذا يكون التأثير على النُّخب في أمريكة أسهل كثيراً من التأثير في عموم الناخبين.

كنت أتكلم على الهاتف في أحد الأيام مع مراسل من صحيفة بارزة كان يتحدث عن أهمية شخص الرئيس. قال: «لدي بريد إلكتروني عن هذا من أستاذ». قلت: «أستاذ - هل تلك هي فكرتنا عن الأمريكي النموذجي؟». يتصرف الأساتذة الأمريكيون من وحي رؤيتهم لناخبين لم يحصلوا على تعليم جامعي، ويتصرف الناخبون الذين لم يحصلوا على تعليم جامعي، كما هو متوقع من أساتذة جامعيين. وعندما تحدّيت المراسل ببعض الملاحظات الأخرى، قال: إنه سيتحقق من الأمر، وشعر «مراسلون آخرون» بالطريقة نفسها. تتطلع النُّخب إلى نُخب أخرى لتعزيز وجهات نظرها، وتقنع نفسها أن الطريقة التي ترى بها الحياة هي نفسها التي تختبرها بها نسبة 90 % الأخرى من أمريكة.

هذا ليس تخميني فقط. لننظر إلى البيانات.

كان سؤال أساسي في أحد استطلاعات الرأي التي نظّمتها يتناول ما يعتقد الناس أنه الأكثر أهمية في التصويت لمرشح:

(1) القضايا التي يطرحها، (2) الشخصية، أو (3) الخبرة. طرحت ذلك السؤال لأنني أعرف أن الثلاث كلها مهمة في قائد، وأنه من الصعب ترتيبها.

وفقاً لاستطلاع رأي نظّمناه أخيراً، تظن أغلبية كبيرة من الناخبين - 48 % - أن موقف المرشح من القضايا المطروحة للنقاش هو الأكثر أهمية، وجاءت الشخصية في المرتبة الثانية بنسبة 32 %. كان ذلك التفضيل لأهمية القضايا المطروحة قد بقي ثابتاً سواء كان الناخب من حملة الشهادة الجامعية أو لا، سواء كان متديناً أو لا، ومهما اختلف العرق. العامل الوحيد الذي لم يبقَ ثابتاً عنده، على أي حال، هو الدخل. حالما يصل الناخبون إلى عتبة 100.000 دولار السحرية في السنة، يتغير اهتمامهم إلى الشخصية، بهامش كبير. كما يُظهر الجدول أدناه، يولي الأشخاص الذين يجنون أقل من 100.000 دولار أهمية أكبر للقضايا (51 %) من الشخصية (30 %). لكن حالما يستطيعون تحقيق 100.000 دولار، يتغير ذلك، وتصبح الشخصية (45 %) أكثر أهمية من القضايا (37 %):

أي العوامل الآتية هي الأكثر أهمية بالنسبة لك عند التصويت لمرشح رئاسي؟									
		التعليم		الدخل					
	الجميع	دون شهادة جامعية	شهادة جامعية	<50	+50	<75	+75	<100	+100
الموقف من القضايا	48	48	48	50	50	51	46	51	37
الشخصية	32	22	35	28	34	31	33	30	45
الخبرة	19	29	15	22	15	18	19	18	18
لا أعرف	1	1	2	1	1	0	1	1	0

هذا يعني 29 نقطة تأرجح. تغيرٌ نادراً ما يبدو أوضح في استطلاعات الرأي.

فيما قد تعني «الشخصية» أحياناً شيئاً جوهرياً عن شخص، مثل إمكانية الاعتماد عليه أو أخلاقه العالية، إلا أنها غالباً ما تعني شيئاً سريع الزوال أو سطحياً مثل من تود تناول الجعة معه. بالتأكيد، محبة واحترام الشخص عامل مهم في اختيار رئيس. لكن هل هما أكثر أهمية من حل قضايا الرعاية الصحية وتوفير وظائف؟ يقول معظم الأمريكيين: لا. بصراحة، الشخص الوحيد الذي يقول: نعم يكون ثرياً جداً. وبرامج الحوار في وسائل الإعلام. لدى إصدارات مثل نيويورك تايمز، التي تعتقد أنها رصينة للغاية وأضاعت فرصة التركيز على الجانب الشخصي، أشخاص مثل مورين دود الذي يكتب مقالات نفسية يتم نشرها على صدر صفحاتها الأولى، ومراسلي أخبار مثل مارك ليبوفيتش الذي يملأ الصفحات الأولى بانطباعات شخصية عن شخصيات المرشحين. وكانت تايمز تلحق فقط بصحف أخرى مثل واشنطن بوست، التي لديها مراسلون مثل لويس رومانو ينظرون إلى الجانب الشخصي منذ سنوات. في آذار 2007، خصصت حتى ول ستريت جورنال مقالاً عن بِذْلات باراك أوباما، ومظهر جون إدواردز، وربطات عنق رودي جولياني. فجأة لدينا أقاويل في تايمز، وبوست، وجورنال، وتحليلاً أكثر عمقاً في كليفلاند بلين ديلر وكانساس سيتي ستار. سيكون وردو ويلسون أكثر صرامة مع نخبة اليوم، وسيكون على يمين حركة السلام الشعبية.

بطرق عديدة، أصبح واسعو الاطلاع والثقافة أقل شأناً، والأقل شأناً واسعو الاطلاع والثقافة. ويمكنك رؤية تأثير هذا التموج عبر وسائل الإعلام. كم عدد ضيوف البرامج الحوارية الذين يجنون أقل من 100.000 دولار سنوياً؟ كم عدد المراسلين الذين يتكلمون إلى الكثير من الناس ويجنون أقل من 100.000 دولار سنوياً؟ يهيمن على دائرة معلومات النخبة أشخاص يعيشون في عالم أغنى 10 % من السكان، وعلى الرغم من أن ذلك ساعد في الماضي على دفع النقاش إلى مستويات واقعية، فإنه اليوم يفعل العكس. اليوم، النُّخب أكثر افتناناً بالأقاويل، ويدفعون النقاش بعيداً عن الواقع نحو الخيال.

سيكون كل هذا مجرد ملاحظة غريبة عن «أوراق سجلات» و«صحف أخبار حقيقية» - إذا لم تكن تتعلق بحقيقة أن الطرق المختلفة التي ترى بها النخبة والعامة القيادة فستحظى بأهمية كبيرة في تحديد مصير الانتخابات الرئاسية. نظراً للتغييرات في قوانين تمويل الحملة التي كان القصد منها فصل المال عن السياسة، فقد انبثق «مانحون مهمون للغاية» يتمتعون بنفوذ واسع على عملية اختيار المرشح والحملات الانتخابية أكثر من ذي قبل. بدلاً من بضعة مانحين يقدمون مبالغَ كبيرةً، لدينا الآن كثير من المانحين الذين يقدمون ما معدله 10.000 دولار. وجميعهم يجنون أكثر من 100.000 دولار سنوياً (من يستطيع غيرهم التخلي عن 2300 دولار، مرة في الانتخابات التمهيدية ومرة في الانتخابات النهائية، بعد اقتطاع الضرائب، لسياسي؟) يشير هذا إلى أنهم جميعاً، كما وصفت أعلاه، من خارج جمهور الناخبين الرئيس.

إليك كيف سيكون المانحون الجدد للسياسيين بالغي الأهمية. بعد وترغيت سنة 1974، أقر مجلس النواب سلسلة من قوانين إصلاح تمويل الانتخابات للحد من الأموال التي يتم دفعها للحملات الانتخابية. ما لم تقم تلك القوانين بتنظيمه، بطبيعة الحال، كانت «الإسهامات المالية» - إسهامات للحفلات السياسية التي يمكن استعمالها للقيام بـ «أنشطة حزبية عامة»، مثل الحض على التصويت. لهذا في أثناء بضعة عقود، كان هناك سوء استعمال لتلك الأموال. في سنة 2002، أقر مجلس النواب مجموعة من الإصلاحات التي تلغي تلك الظاهرة - لكنه ضاعف المبلغ «المالي» الذي يمكن للأفراد تقديمه للمرشحين.

(ابتداءً من سنة 2007، أضحى ممكناً أن يقدم المرء 2300 دولار لكل مرشح، في الانتخابات التمهيدية والنهائية؛ و28.500 دولار للحزب، مع وجود قيد اتحادي بألا تتخطى تبرعات الشخص في أثناء سنتين 108.200 دولار). لكن ما تركه مجلس النواب ذاك دون تنظيم كان الهبات لمنظمات غير ربحية، المعروفة بمجموعات 527 نسبة إلى القسم من قانون الضرائب الذي سمح بإنشائها. الآن، تجمع 527 (مثل «محاربين قدماء من أجل الحقيقة» و«التقدم لأمريكة» على اليمين، و«منظمة تقدم إلى الأمام» و«الاتحاد العالمي لموظفي الخدمات» على اليسار) أموالاً غير محدودة من موالين حزبيين أثرياء، وتستعملها لفعل ما كان الحزب يقوم به - مثل الدفاع عن قضايا معينة، ونشر إعلانات تلفازية تركز على تلك القضايا، والحصول على أصوات الناخبين.

بالنسبة لي، أفرزت إصلاحات سنة 2002 مجموعتين صغيرتين بالغتي الأهمية: الأولى هي «مانحون كبار» - الأثرياء والمانحون الملتزمون الذين، بدلاً من منح المال لموظفي الحزب لينفقوه كيفما يشاؤون، يقومون برعاية منظمات 527 ويكون لهم القول الفصل بأنفسهم في طريقة إنفاق المال. في انتخابات التجديد النصفي سنة 2006، جمعت منظمات 527 نحو 380 مليون دولار، وهذا أكثر على الأقل بثلث ما كانت قد جمعته سنة 2002. في سنة 2004، كان هناك تقرير بأن خمسة أشخاص: اثنان منهم متزوجان من بعضهما، منحوا 78 مليون دولار لمنظمات 527 مناصرة للديمقراطيين، وكان ذلك نحو ربع ما حصل عليه الديمقراطيون من تبرعات.

المجموعة الثانية هي «مانحو النخبة» - ثنائي يجنيان 300.000 دولار أو أكثر سنوياً ويستطيعان منح 10.000 دولار أو نحو ذلك لمرشحين دون أن يتأثرا بذلك. إنهم مهنيون متعلمون جيداً، وهم بعيدون تماماً عما يواجهه جمهور الناخبين. لديهم رعاية صحية، مدارس، ومنازل. ينتمي جميعهم تقريباً إلى أغنى 5 % في أمريكة- معظمهم من أغنى 1 %. ربما يقضي المرشحون السياسيون نصف وقتهم مع هؤلاء الأشخاص، والنصف الآخر مع الـ95 % الآخرين.

لهذا بين المانحين الكبار بموجب قانون 527 ومانحي النخبة الذين يتمتعون بنفوذ كبير، لدينا طبقة جديدة من المانحين التي تؤدي دوراً تتزايد أهميته في السياسة - تثبت الإحصائيات أنهم ليسوا قريبين من الناخبين. وليسوا بعيدين عنهم فقط، وإنما يدفعون بالنقاش في اتجاه معاكس تماماً. ربما تكون النُّخب قد أنشأت محطات التلفزة، لكن ذلك ليس ما تعرضه البرامج الحوارية الآن.

لم نصل بعد إلى مرحلة قيام نيرون بالعزف على الكمان في حين روما تحترق - الصورة التقليدية للفصل النهائي بين صفوف القيادة. والجانب الآخر من كل هذا هو أن أغلبية الناخبين لم يكونوا البتة أكثر وعياً مما هم عليه الآن لمبدأ أن الناخبين ليسوا حمقى. إنهم أكثر انتباهاً، واطلاعاً، وثقافة، واستقلالية من ذي قبل. لهذا إذا كنت تستطيع التغاضي عن كل النُّخب الثرثارة والصحفيين الذين لا يدركون ما يجري، يمكنك أن تتكلم إلى بعض الأشخاص الأذكياء هناك.

التأرجح لا يزال سيد الموقف

أسطورة استقطاب جمهور الناخبين

نسمع ذلك كل يوم: أمريكة منقسمة إلى معسكرين -أحمر وأزرق- والعامل الحاسم في الانتخابات هو تحفيز القاعدة. تم تأليف كتب، وابتكار مهن، وتأسيس حركات عن ذلك. لكن ذلك ببساطة ليس صحيحاً.

الحقيقة أنه في استطلاعات الرأي لا يزال التأرجح سيد الموقف - هذا يعني أن الناخبين العمليين، وليس المتمسكين بأفكار معينة، الذين يميلون قليلاً إلى أي حركات هم الذين يحددون من سيدخل البيت الأبيض ويسيطر على الكونغرس (وفي بريطانية، من يجلس في 10 شارع داونينغ). هؤلاء الناخبون مستقلون، لا تحركهم الاعتبارات الحزبية. وشيئاً فشيئاً، تتحول الانتخابات نحو ما يفضله الناس في منتصف العمر، ليس كبار السن أو اليافعين.

انظر فقط إلى الأرقام الخاصة بتحفيز القاعدة الحزبية، مقارنة بحشد الناخبين المتأرجحين. التصويت يستند إلى التاريخ - الناخبون المحتملون هم أولئك الذين صوتوا آخر مرة. بناءً على ذلك، قضية الفوز بالاعتماد على القاعدة فقط ليست صحيحة. افترض أن لديك عشرة ناخبين صوّتوا آخر مرة، ووزّع خياراتهم 50/50؛ إذا غيَّر ناخب متأرجح واحد رأيه/رأيها، يصبح التصويت 40/60. وإذا دخل ناخب جديد واحد إلى الحلقة، بفضل جهودك في تحفيز القاعدة، فسيبقى التصويت 55 إلى 45 ضدك (سيكون لديك 6 من 11). إذا تم نقل ناخب ثانٍ لم يصوت آخر مرة إلى مركز اقتراع، تعود مجدداً إلى 50/50؛ لأنه يكون لديك 6 من 12. بكلمات أخرى، يتطلب الأمر ناخبين جديدين للتغلب على ناخب واحد كان قد غيَّر رأيه، وثلاثة ناخبين جدد للتغلب على ناخب غيَّر رأيه. في كل الحالات تقريباً، لهذا السبب، سيكون أجدى من الناحية الإستراتيجية الحصول على

ناخب واحد غيَّر رأيه بدلاً من ناخبين أو ثلاثة جدد في صناديق الاقتراع. الأمر ممكن نظرياً عند زيادة حجم القاعدة، لكن في 95 % من الانتخابات، الناخب المتأرجح هو من يقرر النتيجة.

في حملة هيلاري كلينتون الانتخابية للتجديد لعضوية مجلس الشيوخ سنة 2002، توقعت أننا لن نستطيع إحضار ناخب واحد جديد إلى صناديق الاقتراع؛ لأنها انتخابات نصفية، لا يهتم بها الناخبون كثيراً؛ وبدلاً من ذلك كان علينا العمل بجد للفوز بناخبين متأرجحين من الضواحي والذين يمتلكون تاريخاً طويلاً في التصويت. بتحديد العوامل النفسية والديمغرافية التي تؤثر عليهم، قمنا بتقسيمهم إلى ست مجموعات متمايزة، وذكّرناهم بسجل كلينتون في قضايا مهمة في حياتهم اليومية، مثل ضرائب الملكية، وعنف ألعاب الفيديو، وشؤون محلية. انتقلت من خسارة نحو 150.000 ناخب في تلك المقاطعات إلى ربح قرابة 150.000 ناخب فيها - زيادة بنسبة 18 % في الأصوات التي حصلت عليها من بعض المناطق.

تصبح الأسطورة التي «تستقطبها» أمريكة دونما فائدة خالدة؛ لأن الجميع في واشنطن العاصمة -حيث يكتب معظم المنتقدين- عليهم الاختيار؛ حتى يستطيعوا المضي قدماً. لكن الأمور لا تجري على ذلك المنوال في معظم أمريكة، أو بريطانية أو فرنسة أو تايلاند. في الواقع، بسبب التدفق المتزايد للمعلومات، صار الناخبون أقل تشدداً من ذي قبل، وأكثر انفتاحاً ومرونة. انظر إلى النزعات.

في السنوات الخمسين الماضية، كان عدد الأمريكيين الذين كانوا يدعون أنفسهم «مستقلين»، ليسوا ديمقراطيين أو جمهوريين، قد ازداد من أقل من ربع إلى أكثر من ثلث عموم الناخبين. في كاليفورنيا وحدها، تضاعفت نسبة الناخبين المستقلين بين سنتي 1991 و2005. الحزب السياسي الأسرع نمواً في أمريكة هو اللاحزبية.

وفقاً لدراسات الانتخابات القومية الأمريكية في جامعة ميتشيغان، نسبة الناخبين الذين يصوتون لأكثر من حزب -هذا يعني أشخاصاً يصوتون لديمقراطي ليكون رئيساً وجمهوري ليصبح عضواً في مجلس النواب، أو العكس- قد ارتفعت 42 % منذ سنة 1952. هذه إرادة

جديدة من جانب الأمريكيين الذين ينظرون إلى المرشحين بوصفهم أفراداً، وليس وفقاً لانتماءاتهم الحزبية. إنها علامة على وجود جمهور ناخبين يفكر، وليس متحزباً.

عند سؤالهم، يتردد الأمريكيون قليلاً ويقولون: إنهم بالتأكيد لن يصوتوا لبعض المرشحين أو الأحزاب. لكن يتبين فيما بعد أن هذا تبجح غير واقعي. في سنة 1995، قال 65 % من الناخبين: إنهم لن يصوتوا البتة لبيل كلينتون. بعد سنة واحدة، أعادوا انتخابه بأغلبية ساحقة.

انظر إلى ما حدث في انتخابات التجديد النصفي سنة 2006 - فاز الديمقراطيون بثلاثين مقعداً جديداً في مجلس النواب عن مناطق كان الجمهوريون قد أعلنوا أنها معاقل لهم. كان الجمهوريون قد جابوا المقاطعات لتفادي التغيير، لكنهم برغم ذلك تعرضوا للهزيمة لسبب بسيط هو أنك إذا حصلت على نسبة صغيرة من الناخبين المستقلين، فسيكون لذلك تأثير كبير على المشهد السياسي.

أو انظر إلى ما تدعوه استطلاعات الرأي تصويت مجلس النواب الشامل - «إذا تم إجراء انتخابات مجلس النواب اليوم، لأي مرشح ستصوّت؟». بين أواخر سنة 2004 وبداية 2006، تأرجح الناخبون من 5 نقاط لصالح الجمهوريين إلى 15 نقطة لصالح الديمقراطيين. وعندما تم إجراء الانتخابات، اكتسح المد الديمقراطي اثني عشر عاماً من الحكم الجمهوري. كانت نسبة الشبان قد انخفضت إلى 12 % من 17 % في جمهور الناخبين في أثناء انتخابات سنة 2004، لهذا كان أداء الديمقراطيين جيداً بالرغم من انخفاض نسبة الناخبين التي تصوّت لهم عادة. الجواب هو أنه بخلاف الحكمة التقليدية، هناك ناخبون متأرجحون كُثر هناك، يتلقون المزيد من المعلومات من مصادر أكثر من ذي قبل، ويتفاعلون معها.

وفقاً لاستطلاع رأي أجرته سي-إن-إن CNN لناخبين عند خروجهم من صناديق الاقتراع، في الانتخابات الرئاسية سنوات 1996، 2000، و2004، قرّر بين خُمس وثلث الناخبين لمن سيصوتون في الشهر الأخير قبل اليوم الموعود. يدعم ذلك حقيقة أنه في

صيف 2004، تأرجح الناخبون من 8 نقاط لصالح كيري إلى 13 نقطة لصالح بوش، ومنحوا في النهاية الرئيس بوش نصراً بفارق 3 نقاط فقط.

بالفعل، في انتخابات 2004، على الرغم من أن المشاركة الإجمالية كانت أكبر، إلا أنها كانت أكبر من الجانبين، مما ألغى تأثير عوامل جذب كلتا القاعدتين. كان الناخبون المتأرجحون -نساء في منتصف العمر ولاتين- من أحدث الفرق لصالح جورج دبليو. بوش. لا يمكن إغفال تأثير النساء. في سنة 2004. شكلت النساء 54 % من الناخبين الأمريكيين، وهي أعلى نسبة في التاريخ. كان اهتمامهن بالسياسة وتأثيرهن فيها قد ازداد بثبات.

ربما تتذكر أنه في سنة 1996 كانت «أمهات كرة القدم» جزءاً من جمهور الناخبين المتأرجح الذي حسم الانتخابات. اليوم، تبقى تلك الأمهات في قلب الصوت المتأرجح، لكنهن أكبر سناً بنحو عقد، وقد ذهب أولادهن إلى الجامعات. يحصلن على معلوماتهن الآن من الإنترنت إضافة إلى التلفاز والمذياع، مما يجعلهن الناخبات الأكثر اطلاعاً في التاريخ. وبالرغم من أنه لم يكن لديهن كثير من الوقت عندما كان أطفالهن في 6 و8 من العمر، إلا أن الكثير منهن لديهن وقت الآن للتفكير في شأن ما سيحدث في أمريكة والعالم.

قوة الناخبين المتأرجحين مقابل القاعدة ليست ظاهرة خاصة بالولايات المتحدة. في المملكة المتحدة، هناك ذلك النوع نفسه من التغيير الذي يحدد الفرق بين حكومتي العمل والمحافظين. مرة أخرى، يغير الناخبون المتحررون من الالتزامات الحزبية مواقفهم بين الحزبين، وغالباً ما يكون ذلك بناءً على من يعتقدون أنه القائد الأفضل، وليس الحزب الذي يمتلك البرنامج الأفضل. وبعد العمل في أربع وعشرين حملة انتخابية ناجحة في كل أنحاء العالم، بدأت ألاحظ على نحو متزايد أنه يمكن الفوز بتأييد الناخبين عن طريق التلفاز، ووسائل الإعلام، والرسالة التي يتم توجيهها لهم - في كل مكان من كولومبيا، حيث لم يكن الرئيس الذي ذكرت سابقاً مستعداً لملاحقة أمراء المنوعات،

إلى تايلاند واليونان. في كل واحدة من تلك الحضارات، كانت الطرق التي اقترحتها متشابهة، على الرغم من أن الثقافة كانت مختلفة تماماً. كان كارل روف الذي أُعتبر إستراتيجياً عظيماً سنتي 2000 و2004، قد لاقى الفشل أخيراً لتغييره الإستراتيجيات بعد انتخابات التجديد النصفي. ينجم عن انتقال الناخبين بنسبة 2 % فقط من أحد الجانبين إلى الآخر فرق كبير.

غالباً، يبدو أن النزعات المجهرية التي يتم تحديدها تمزّق مجتمعنا إرباً، وتقوده في اتجاهين متناقضين في الوقت نفسه. لكن هذه النزعة -حاجة كل الأحزاب لأن تدرك أن مستقبلها يكمن في الفوز بالوسط- مختلفة. تضع هذه النزعة مكابح على المدى الذي يمكن لديمقراطيات أن تقطعه باتجاه أو بآخر.

التأثير كبير. الحركة التي ينبغي الانتباه لها هي في الواقع حركة الاتجاه الثالث عالمياً - انتصار التفكير العملي، والمستقل على أيديولوجية اليمين أو اليسار. كان تطور وسائل الإعلام والاتصالات قد دفع تلك النزعة قدماً إلى الأمام، ومنح ذلك الناخبين القدرة على الحكم على كفاية قادتهم وسياساتهم. على الرغم من أن الإنترنت بدا كما لو أنه أنتج المزيد من الحركات المجزّأة، إلا أن الوسط يبقى الجزء الحاسم من جمهور الناخبين. بمرور الوقت، هذا ما سيبعد كثيراً من الدول عن الحرب وإعادة توزيع الدخل المتطرفة، ويدفعها نحو المزيد من التكاتف، واعتماد الأسواق الحرة، والقيم التي تتغلب على توترات اليوم.

مهاجرون غير شرعيين مكافحون

إذا كانت هناك مجموعة واحدة من الناس في أمريكة لم تحظَ بما يكفي من الاهتمام، فستكون 12 مليون مهاجر غير شرعي في هذا البلد - وعادة لسبب وجيه. كما قال إدوارد ر. مور في كتابه الوثائقي الشهير لسنة 1960 حصاد العار: «المهاجرون ... لديهم القوة لقطاف فاكهتكم وخضراواتكم، [لكن] ليس لديهم القوة للتأثير في الهيئة التشريعية». لطالما التزم هؤلاء الصمت وبقوا في الظل. نتيجة لذلك، كانوا منسيين فعلاً في أمريكة.

لنتقدم بسرعة الآن إلى الأمام إلى ربيع 2006. دفع مشروع قانون قدّمه الجمهوري عن ويسكنسون جيمس سنسنبرنر، وأقرّه مجلس نواب الولايات المتحدة، العديد من المهاجرين الشرعيين وعائلاتهم إلى التحرك. كان مشروع القانون سيجعل الوجود في هذا البلد على نحو غير قانوني أو تقديم مساعدة -مثل طعام أو عناية طبية- لمن يفعل ذلك جريمة. خرج المهاجرون غير الشرعيين في أمريكة إلى الشوارع غاضبين جداً.

في وضح النهار، بقمصان بيضاء متماثلة، في 140 مدينة، وفي تسع وثلاثين ولاية على الأقل. من فينكس إلى فيلادلفيا، ومن بويزي إلى بيرمنغهام، سار مئات آلاف المهاجرين غير الشرعيين في مسيرات منظمة، أمام آلات تصوير التلفزة؛ للاحتجاج على مشروع القانون الذي أقره مجلس النواب، ودعوا بدلاً من ذلك إلى إقرار إصلاح أكثر تسامحاً مع المهاجرين لا يضيق وإنما يوسّع الطريق أمام حصولهم على الجنسية. في أتلانتا، مسقط رأس حركة الحقوق المدنية في أمريكة، حمل المتظاهرون لافتات كُتب عليها، «لدينا حلم، أيضاً». في الميسيسبي، غنّوا: «سوف ننتصر» بالإسبانية. في لوس أنجلوس، قيل: إن الحشد في آذار 2006 كان الأكبر في تاريخ المدينة، وربما في كل الولايات الغربية. (في إشارة إلى الجدار الأمني العازل على طول الحدود الذي دعم بعض المشرّعين بناءه، سأل الكوميدي كارلوس مينسيا: «إذا قمتم بتهجيرنا، فمن سيبني الجدار؟»).

في تلك اللحظة، كان الغرباء غير الشرعيين أمريكيين بكل ما تعنيه الكلمة - يستعملون النظام السياسي الديمقراطي لتحقيق غاياتهم. ربما لم يكن باستطاعتهم التصويت، وقد يتعرضون للترحيل في أي لحظة - لكنهم كانوا هناك، يصرخون مطالبين بحقوقهم، ويطلبون من المشرّعين الاستماع إليهم.

إنها علامة بارزة في التاريخ أنه في أمريكة اليوم، لم يشعر مئات الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الـ12 مليوناً بالأمان الكافي لتنظيم مسيرة فقط، وإنما وجدوا أنهم يشكلون قوة سياسية حقيقية. للمرة الأولى في التاريخ الأمريكي، ربما تكون احتياجات ورغبات غير المواطنين عنصراً حاسماً قد تقلب نتيجة انتخابات رئاسية.

ليست الهجرة نفسها هاجس أمريكة الأول. على الرغم من أن أعداداً كبيرة من الأمريكيين تابعت أخبار المسيرات، وصعدت الهجرة على قائمة القضايا التي يعدها الأمريكيون الأكثر أهمية، إلا أنها لا تزال تأتي بعد العراق والاقتصاد والإرهاب. وحتى قيامي بتأليف هذا الكتاب، لا يزال الكونغرس منشغلاً بخلافاته بشأن إقرار قانون جديد للهجرة.

لكن ما حدث فعلاً هو أن انفعالات المهاجرين غير الشرعيين قد ضربت على وتر حسّاس لدى مهاجرين شرعيين، الذين شعروا بأن النية خلف مشروع قانون سنسنبرنر كانت موجهة ضدهم، أيضاً. وقد أصاب ذلك وتراً حساساً لدى الأمريكيين بالولادة الذين لديهم علاقات وثيقة مع المهاجرون غير الشرعيين - مثل أولادهم.

(عندما سألت خبيراً في شؤون المهاجرين اللاتين عن عدد أولئك الأمريكيين بالولادة فيما آباؤهم مهاجرين غير شرعيين، قال: «الجميع عملياً»). فجأة، في سنة 2006، كانت مجموعة مهمة من الأمريكيين تتعرض للإهانة - قال بعضهم: إن الأمر كان شبيهاً بما حدث مع روزا باركس عندما طُلب منها الانتقال إلى مؤخرة الحافلة. وكانوا قد حوّلوا ذلك السخط إلى شعور بأنه يمكنهم، وينبغي لهم التأثير في سياسة الهجرة، وغيرها.

قد يكون عدد الأشخاص الذين يشعرون بتلك الطريقة كبيراً بما يكفي لتغيير نتيجة انتخابات رئاسية. لننظر إلى الأرقام.

في الانتخابات الرئاسية سنة 2004، كان يحق لأكثر من 16 مليون لاتيني بقليل التصويت، لكن 8 ملايين منهم فقط فعلوا ذلك. ذلك يترك على الأقل 8 ملايين ناخب أمريكي محتمل يمكن أن يشاركوا في انتخابات 2008، إذا شعروا بأن لديهم الحافز لذلك.

هل يمكن لـ8 ملايين ناخب تغيير نتيجة الانتخابات الرئاسية؟ بالتأكيد. في السنوات الخمسين الأخيرة، كان الهامش المعتاد للنصر في انتخابات عامة بالنسبة لرئيس يترشح للمرة الأولى نحو 4 ملايين ناخب. (حتى في ولايته الثانية، تغلب جورج دبليو. بوش على جون كيري بفارق 3 ملايين صوت فقط). إذا شارك 2 إلى 3 ملايين ناخب لاتيني إضافي في انتخابات 2008، يمكن أن يحدثوا فرقاً كبيراً، بالفعل. واللاتين هم القطاع الأسرع نمواً في جمهور الناخبين الأمريكيين. في سنة 1992، كانوا يشكلون 4 % من الناخبين، وقال استطلاع للرأي لدى الخروج من انتخابات سنة 2004: إنهم يشكلون 8 %. يدل ذلك على تضاعف قوتهم السياسية بمرور ثلاثة انتخابات فقط.

الولايات المتأرجحة الرئيسة وفقاً لعدد أصوات الهيئة الانتخابية سنة 2008 مع نسبة مهمة من المهاجرين غير الشرعيين

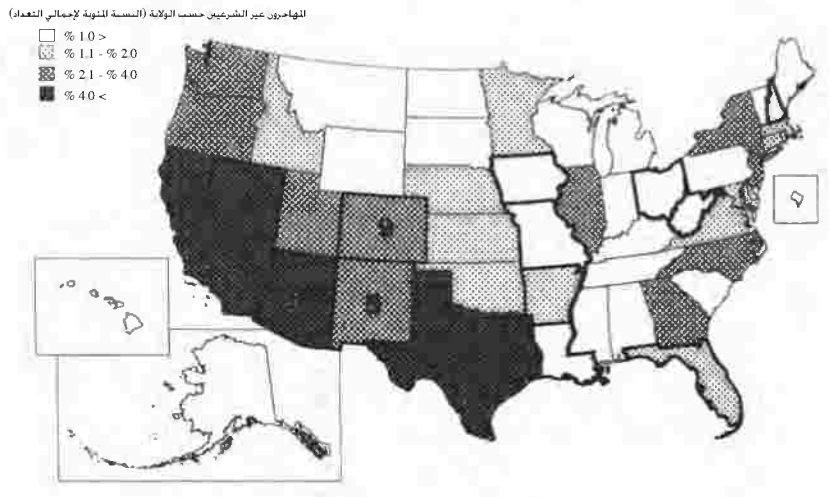

المصدر: تقديرات عدد السكان المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة. مكتب إحصائيات الهجرة. 2000. 2005.

في الواقع، إذا نظرت إلى نمو عدد الناخبين اللاتين في تلك الولايات المتأرجحة بين انتخابات سنتي 1992 و2000، فستجد الارتفاع جديراً بالملاحظة:

نسبة اللاتين في الهيئات الانتخابية للولايات المتأرجحة الرئيسة

سنة 1992 مقارنة بسنة 2004

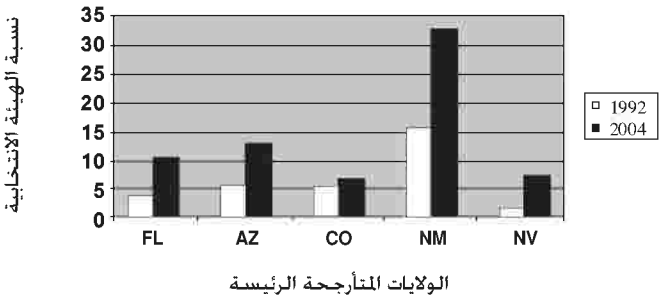

المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي، 1993، 2005 .

لكن ليس التصويت الشعبي الذي يحدد من سيصبح رئيساً - إنه تصويت الهيئة الناخبة. هذا يعني أن الناخبين اللاتين لا يحتاجون إلى قلب توازن الهيئة الناخبة بالكامل - كل ما عليهم فعله هو الفوز بما يكفي من الولايات المتأرجحة التي يتمركزون فيها حالياً بنسب عالية. إذا خرج الناخبون اللاتين بكامل قوتهم في فلوريدا، ونيفادا، وأريزونا، ونيومكسيكو، وكولورادو -التي لها معاً 56 صوتاً انتخابياً- فإن مرشحهم (على افتراض أن لديهم واحداً فقط) سيفوز بالتأكيد. كانت هذه القوة الانتخابية تزداد ليس بالعدد فقط، وإنما في القدرة على التأثير في النتيجة النهائية أيضاً؛ لأنهم يستقرون في ولايات تتأرجح بين حزب وآخر.

ما هو احتمال أن يصوت اللاتين؟ ومن سيكون مرشحهم المفضل؟

يبدو أن اللاتين الغاضبين يصوتون بأعداد أكبر. وفقاً لدراسة قومية عن اللاتين سنة 2006، أجراها معهد بيو Pew اللاتيني، قال 75 %: إن الجدال بشأن الهجرة لسنة 2006 سيحث المزيد من اللاتين على التصويت في الانتخابات القادمة. (بالفعل، شكلوا 8 % من الهيئة الانتخابية لدخول مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي سنة

2006 - ارتفاعاً من 6 % في انتخابات التجديد النصفي سنة 2002). يظن 63 % أن المسيرات المؤيدة للهجرة في ربيع 2006 تشير إلى بداية حركة اجتماعية جديدة ودائمة. ويظن 45% أن النقاش جعل من التمييز ضد اللاتين أكثر من مشكلة – زادت من تلقاء نفسها حجم المشاركة.

ولصالح من سيصوتون؟ تاريخياً، كان اللاتين قد فضّلوا المرشح الديمقراطي للرئاسة، وحصل الرئيس جورج دبليو. بوش على أكبر حصة جمهورية من أصوات اللاتين سنة 2004. لكن ذلك لا يزال عند حدود 40 % فقط. لكن يبدو أن النقاش المتعلق بالهجرة سنة 2006 قد دفع الكثير من اللاتين للعودة إلى الديمقراطيين. في انتخابات التجديد النصفي سنة 2006، صوّتوا بنسبة 2 إلى 1 تقريباً للديمقراطيين، مما يجعل دعمهم لجورج دبليو. بوش طفرة.

من ناحية أخرى، فوز الديمقراطيين باللاتين أمر غير مؤكد. وفقاً لدراسة مركز بيو سنة 2004، تراجعت نسبة اللاتين الذين يعتقدون أن موقف الجمهوريين بشأن الهجرة أفضل من 25 % إلى 16 %، وهي نسبة منخفضة تماماً. لكن الديمقراطيين لم يستقطبوا هؤلاء الناس. بالفعل، قال 1 من كل 4 لاتينيين إن كلا الحزبين ليس جيداً فيما يتعلق بقضايا الهجرة - أكثر من ثلاثة أضعاف النسبة التي كانت تشعر بالطريقة نفسها قبل سنتين فقط.

في الواقع، ربما تكون الاستقلالية المتزايدة للناخبين اللاتين النتيجة الأهم للنقاش الحاد بشأن الهجرة سنة 2006. وفقاً لاستطلاع رأي قام به معهد غالوب Gallup سنة 2006 عن «حقوق وعلاقات الأقليات»، 42 % من اللاتين ديمقراطيون و17 % منهم جمهوريون - لكن نسبة كبيرة تبلغ 40 % تقول: إنها مستقلة. على نحو مشابه، وجد استطلاع للرأي في تموز 2006 قامت به «شبكة الديمقراطيين الجدد» عن الناخبين المسجلين الذين يتكلمون الإسبانية أن 54 % منهم قالوا: إن النقاش المتعلق بالهجرة قد زاد اهتمامهم بالتصويت، لكن 41 % منهم قالوا: إنه لا تأثير لذلك النقاش في القرار المتعلق بالحزب الذي سيدعمونه على الأرجح.

هذا يعني أن الناخبين اللاتين سيكونون منفتحين سنة 2008 على مرشحين أقوياء يتكلمون عن العناية بأولوياتهم، ربما من أي حزب. وما هي أولوياتهم؟ إضافة إلى الهجرة نفسها، لديهم قضيتان رئيستان هما الرعاية الصحية والتعليم. ابتداءً من سنة 2005، كان ثلث المهاجرين يفتقر لضمان صحي - أعلى بمرتين ونصف المرة من معدل المواطنين المولودين في أمريكة. والمدارس العامة، المدارس العامة، المدارس العامة. وفقاً لمركز دراسات الهجرة، شكل المهاجرون عملياً كل الزيادة في عدد المسجلين في المدارس العامة في أمريكة منذ منتصف الثمانينيات.

فيما يستعرض المهاجرون غير الشرعيين نفوذهم السياسي، يصبح اللاتين الذين يصوتون -متأثرين بأقربائهم الناشطين سياسياً- أكثر استقلالية. بهذه الطريقة سيكونون قوة متنامية في السياسة ليس لأن أعدادهم تتزايد ويعيشون في ولايات متأرجحة فقط، وإنما لأنهم أظهروا أيضاً أنهم يتطلعون بازدياد إلى المرشحين، وليس إلى الحزب وحده. لهذا السبب، ربما يصبحون الكتلة الانتخابية الأكثر أهمية هنا. لم يكن جورج دبليو. بوش ليفوز مجدداً في انتخابات 2004 دون الظفر بنحو 40 % من أصواتهم؛ وحصل الرئيس كلينتون، والسيناتور كلينتون الآن، على دعم قوي جداً من هذا المجتمع. يا له من خطأ شنيع ذلك الذي اقترفه بيت ويلسون في منتصف التسعينيات في كاليفورنيا!، والذي ارتكبه الجمهوريون في مجلس النواب مجدداً سنة 2006. يشكل الناخبون الذين يرغبون في إبعاد المهاجرين حالياً جزءاً من النظام السياسي، لكن الناخبين الذين يريدون أن تكون أمريكة وفية لإرث هجرتها يتم تنبيههم، واستقطابهم، وتحفيزهم الآن. لهذا ربما لا تستطيع القوة السياسية الأكثر أهمية والكتلة الناخبة الأقوى في الانتخابات القادمة حتى إن تصوّت – لكن أقرباءها يستطيعون ذلك. وقد ينتج عن ذلك كل الفرق.

صهاينة نصارى

يقال دائماً -ويُفترض غالباً-: إن صداقة أمريكة مع «إسرائيل» يحركها المجتمع اليهودي المسموع الصوت والمنظّم جيداً.

في الواقع، دعم «إسرائيل» بين الأمريكيين عامة قوي للغاية، وينظر 65 % من كل الأمريكيين نظرة إيجابية إلى الدولة العبرية. لكن إليك ما هو صارخ فعلاً: بمعايير الأعداد الكبيرة، يفوق عدد النصارى الذين يدعمون «إسرائيل» بفاعلية عدد اليهود الذين يفعلون ذلك.

يُقدّر عدد «الصهاينة النصارى»، كما يدعون – أولئك الذين يظنون أن إيمانهم النصراني نفسه يدعوهم لدعم حكم اليهود في «إسرائيل» – بنحو 20 مليون أمريكي. حتى إذا دعم كل يهودي في أمريكة«إسرائيل»، وهو ما لا يفعله الجميع، سيكون عددهم بالكاد 5 أو 6 ملايين.

وكذلك الأعداد النسبية من النصارى واليهود الذين يعملون من أجل «إسرائيل» جديرة بالملاحظة. في سنة 2006، اجتذبت منظمة جديدة تدعى نصارى موحدين من أجل «إسرائيل» 3500 مندوب إلى مؤتمرها الأول و«يوم الضغط» في واشنطن العاصمة. وفقاً لمدير المنظمة التنفيذي، ديفيد بروغ، تطلب الأمر من «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» خمسين سنة لجذب ذلك العدد من اليهود إلى واشنطن وحضور مؤتمر سياستها.

تدّعي «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية»، مع خمسين سنة من التاريخ والسمعة بأنها أقوى جماعة ضغط في تلة الكابيتول، وبأن عدد أعضائها يصل إلى 100.000 شخص. على الرغم من أن «نصارى موحدين من أجل «إسرائيل»» ليست

لديها عضوية رسمية بعد، إلا أن رسائلها تصل إلى خمسة أضعاف ذلك العدد من الأمريكيين على الأقل .

بالتأكيد، تُعد «إسرائيل» ثمينة للنصارى في العالم لأنها؛ الأرض التي عاش فيها السيد المسيح (عليه السلام)، وتم تعذيبه، وتوفي عليها. لكن ما الذي يفسر نشاط النصارى الأمريكيين الدائم نحو الدولة العبرية الحديثة؟ ونظراً إلى شغف كثير من النصارى بـ«إسرائيل»، لماذا تستمر أسطورة أن الدعم الأمريكي لـ«إسرائيل» يحركه اليهود الأمريكيون على نحو أساسي؟

يعود جزء من السبب الذي يجعل النصارى الأمريكيين يحبون «إسرائيل» إلى السياسة: «إسرائيل» هي الديمقراطية الوحيدة في محيط ديكتاتوري نسبياً، وحليف إستراتيجي واقتصادي مقرّب من الولايات المتحدة. ابتداءً من 11 أيلول على وجه الخصوص، كان المزيد والمزيد من الأمريكيين يرون أن الولايات المتحدة و«إسرائيل» يشتركان ليس في القيم والمؤسسات الديمقراطية فقط، وإنما لديهما أعداء معينون أيضاً.

لكن ما يحول تعاطف النصارى مع «إسرائيل» إلى نشاط شغوف، مناصر لإسرائيل هو الإيمان نفسه. النصارى الذين يقرؤون الإنجيل حرفياً يعدون أن وعد الرب لإبراهيم (عليه السلام) في سفر التكوين -«سأبارك الذين يباركونك، وألعن الذين يلعنونك»- دعوة للعناية باليهود وأرض «إسرائيل». يقرؤون قول النبي إسحاق (عليه السلام): «لأجل جبل صهيون، لن أبقى صامتاً»، و«ارتاحوا أنتم يا شعبي» – ويسمعون نداءً مباشراً للعمل نيابة عن الدولة العبرية. إضافة إلى ذلك، يظن العديد من النصارى المتعصبين والإنجيليين أنه قبل عودة المسيح (عليه السلام) إلى الأرض، ينبغي أن يعود اليهود من كل البقاع الأخرى إلى «إسرائيل». في العقد الأخير، رعى نحو 600.000 نصراني هجرة 100.000 يهودي من روسية وإثيوبية إلى «إسرائيل».

لكن ينبغي أن تكون فرقة صغيرة فقط من الأمريكيين هي التي تطبّق مباشرة النصوص الإنجيلية القديمة في السياسة الحديثة - صحيح؟ لا. وفقاً لاستطلاع رأي سنة 2006

قام به مركز بيو Pew عن «الحياة الدينية والعامة»، أكثر من نصف الناس في جنوب أمريكة يعتقدون أن الرب منح الشعب اليهودي دولة «إسرائيل». (ليس أرض «إسرائيل» التاريخية، وإنما دولة «إسرائيل» المعاصرة). بين البروتستانت الإنجيليين البيض، كانت النسبة 69 %. بين البروتستانت السود، النسبة 60 %. كم عدد الأمريكيين اليهود الذين يظنون أن الرب كان قد منحهم دولة «إسرائيل»؟ ربما أقل من 2 من كل 10.

كل هذا يعني أن الدعم المتزايد في الولايات المتحدة لـ«إسرائيل» -حتى إذا كان هذا الدعم يتضاءل بين نُخب ثقافية معينة- يعود إلى النصارى الأمريكيين كما هو الحال لليهود الأمريكيين. بالفعل، عندما قام حزب الله بأسر جنديين إسرائيليين في تموز 2006، وهاجمت «إسرائيل» معاقل حزب الله في لبنان، كانت منظمة «نصارى موحدين من أجل «إسرائيل»» تعقد مؤتمرها الذي تم التخطيط له منذ وقت طويل في واشنطن العاصمة. ذلك الأسبوع، تقاطر 3500 نصراني من المنظمة إلى مكاتب المشرّعين لتأييد حق «إسرائيل» في شن حربها على عدو أمريكة و«إسرائيل» المشترك. كانت «لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية» هناك أيضاً، لكن الحضور الجدي والمفاجئ كان النصارى.

وتلك هي القوة الجديدة للصهاينة النصارى. بالرغم من أنهم كانوا موجودين منذ عصور -التمس النصارى الإنجيليون من حكومة الولايات المتحدة إنشاء ملاذ في الأرض المقدّسة لليهود المُضطَهدين منذ بداية القرن التاسع عشر- إلا أنهم أصبحوا الآن نشيطين وماهرين في السياسة الأمريكية. وقد ثاروا غضباً ضد التهديد الإسلامي المتعصب لأمريكة. كما قال المنظم الرئيس لمؤتمر «نصارى موحدين من أجل «إسرائيل»» في تموز 2006، القس جون هاجي: (للمرة الأولى في تاريخ النصرانية في أمريكة، تقاطر النصارى [إلى] الكونغرس لدعم «إسرائيل» بوصفهم نصارى).

لم يغب نفوذ الإنجيليين في السياسة الخارجية لأمريكة عن ذهن النصارى الذين لديهم وجهة نظر مختلفة. لم يكن كتاب جيمي كارتر سنة 2006 عن «إسرائيل» والفلسطينيين -الذي أثار عاصفة من المجتمع اليهودي ودفع الرئيس السابق للاعتذار

بجملتين على الأقل- موجهاً لليهود أو الجمهور العادي وإنما للصهاينة النصارى الذين يشكلون تلك النزعة. وفقاً لخبراء في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، وضع كارتر النصراني المتحرر ذلك الكتاب لتحدّي نظرائه المحافظين الذين تزداد قوتهم بشأن الموقف النصراني الصحيح من «إسرائيل».

ويا للأسف! خليط من الدين والسياسة - مع كفاح النصارى فيما يظن معظم الناس أنه أزمة بين اليهود والمسلمين. وفي أثناء كفاحهم، يجد اليهود الأمريكيون والإنجيليون الأمريكيون أنفسهم شركاء في الأمر. تاريخياً، كانت المجموعتان على طرفي نقيض من معظم القضايا الاجتماعية الأهلية، من الإجهاض إلى زواج المثليين - مما دفع كلتيهما للاستغراب من متانة تحالفهما بشأن هذه القضية. إضافة إلى ذلك، العديد من اليهود، الذين يفهمون أن الرؤية النصرانية في «عودة المسيح مجدداً» لا تتضمن عتقاً للنصارى فقط وإنما اعتناق اليهود للنصرانية أيضاً، قلقون من أن يكون لدى شركائهم السياسيين جدول أعمال مخفي في أذهانهم.

يقول يهود آخرون: إن ذلك غير موجود. يقول بروغ، مدير (نصارى موحدين من أجل «إسرائيل»): إن الصهاينة النصارى «ليسوا أقل من الورثة اللاهوتيين لغير اليهود الذين سعوا لإنقاذ اليهود من المحرقة». مقارنة بالاختلافات بين النصارى واليهود من جهة وبعض المسلمين المتشددين من جهة أخرى، يقول: إن ما يفصل النصارى واليهود عن بعضهم «صغير جداً، بالفعل».

سيعني انبثاق الصهيونية النصرانية بالتأكيد نشاطاً أكبر في دعم «إسرائيل» من جانب النصارى في القاعدة الإنجيلية في أمريكة- نحو 40 مليون شخص على الأقل التي ستزداد قوتها السياسية. هل سيحول ذلك الدعم الأمريكي لـ«إسرائيل» إلى قضية جمهورية - وليس دعماً من الحزبين كما كانت عليه الحال في الماضي؟ هل سيصبح اليهود أنفسهم جمهوريين، بالرغم من انتسابهم منذ أمدٍ بعيد إلى الحزب الديمقراطي؟

أم هل تصبح «إسرائيل» أكثر أهمية للنصارى الإنجيليين من اليهود أنفسهم؟ تظهر دراسات عن طلاب الجامعات اليهود اليوم أن «إسرائيل» لا تستهويهم سواء عاطفياً أو سياسياً بالطريقة التي استهوت بها آباءهم وأجدادهم. إذا، في جيل أو اثنين، تفوّق النصارى في أمريكة الذين يدعمون «إسرائيل» على اليهود ليس بالعدد فقط وإنما بالقوة أيضاً. ولهذا إلى أي حد سيبدو دعم أمريكة لـ«إسرائيل» بعيداً عن التحالف الاقتصادي والسياسي، وقريباً من التنافس القديم بين النصرانية والإسلام على قلب القدس؟

في البداية، ربما يظن المرء أن (نصارى من أجل «إسرائيل») هم الأشخاص أنفسهم المحبون للسامية - غير اليهود الذين يسعون على نحو إيجابي نحو مواعدة والزواج بيهود. لكن في حين المحبون للسامية على نطاق واسع من الكاثوليك وسكان الشمال الشرقي، فإن الصهاينة النصارى على نطاق واسع إنجيليون ومن الجنوب. لا يهتم محبو السامية بـ«إسرائيل» خاصة، وإنما بالعثور على شريك يهودي. صهاينة نصارى على النقيض تماماً من ذلك - لا يهتمون البتة بمواعدة يهود، لكنهم شديدو الاهتمام بدولة «إسرائيل». هذه الظاهرة محيرة للكثير من الناس، لكن ربما تكون أكثر تعقيداً لليهود أنفسهم - الذين يشعرون أن مجتمعهم مهدد بالمعدلات العالية للتزاوج من أديان أخرى، لكنهم أقوى بالرغم من ذلك نتيجة الدعم المتزايد لدولة «إسرائيل».

سجناء أُطلِق سراحهم حديثاً

هل تذكر الإشارة القديمة سنة 1973 «اعقد شريطاً أصفر حول شجرة سنديان قديمة؟». كان رجل قد خرج للتو من السجن تستقله حافلة في طريقه إلى المنزل، لكنه كان قد أخبر زوجته أنها إذا لم تكن ترغب في عودته، فسيفهم ذلك. قال: إنه سيبقى في الحافلة إن لم يرَ الإشارة: شريط أصفر معقود حول شجرة سنديان قديمة. ولبهجة كل من كان على متن الحافلة، رأى الرجل مئة شريط أصفر معقوداً حول الشجرة السعيدة.

إن كان هذا هو حقاً السيناريو لمعظم السجناء العائدين في أمريكة، ستشهد صناعة الشرائط الصفراء ازدهاراً كبيراً، فضلاً عن العناية بأشجار السنديان؛ لأنه في سنة 1973 عندما كان طوني أولاندو وداون يغنيان تلك الأغنية، كان هناك نحو 100.000 شخص يخرجون من السجن كل سنة. اليوم، كان ذلك العدد قد ازداد نحو 600 %.

إجمالي عدد السجناء الذين أُطلِق سراحهم
من سجون محلية واتحادية، 1977-2004

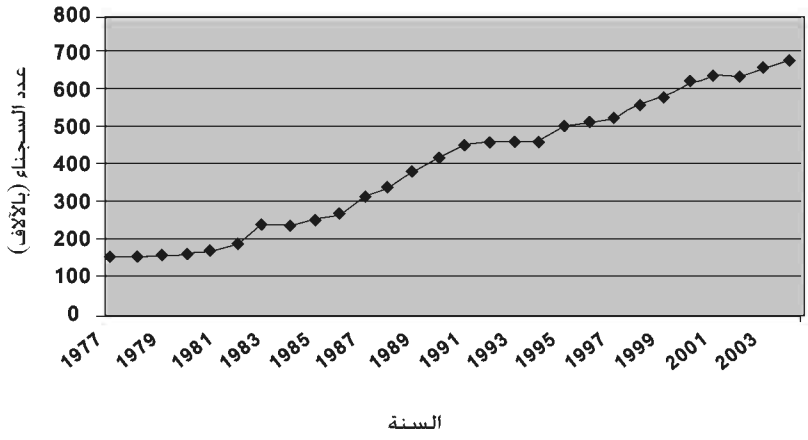

المصدر: مكتب إحصائيات العدل، وزارة العدل، نزلاء السجون في المدة 1977-2005

يدعى الـ650.000 أو نحو ذلك من السجناء السابقين «عائدين» - أشخاص يغادرون السجن أو الحبس، إما بفضل أشخاص آخرين أو عند انتهاء أحكامهم، ويعودون إلى المجتمع. 90 % منهم رجال (ارتفعت نسبة النساء من 8 إلى 10 % في التسعينيات). نصفهم تقريباً سود، وأكثر من ثلثهم بقليل بيض؛ ونحو 16 % لاتين. معدل أعمارهم 34.

سبب خروج عدد أكبر من الناس من السجون الآن هو أننا، في العقدين الماضيين، أرسلنا المزيد منهم إلى هناك.

بين سنتي 1972 و2004، ارتفع عدد نزلاء السجون في الولايات المتحدة من 330.000 إلى ما يزيد عن 2 مليون شخص. أضف إلى ذلك 5 ملايين شخص خاضعين للرقابة أو لإطلاق سراح مشروط، وسيكون لديك أكثر من 7 ملايين شخص في أمريكة خاضعين لسلطة المحاكم الجنائية. يشكل ذلك أكثر من 3 % من عدد السكان الراشدين، أو نحو 1 من كل 31 راشداً. هذا يساوي عدد سكان فيرجينيا كلهم.

في كاليفورنيا وحدها، ازداد عدد نزلاء السجون بأكثر من 500 % بين أوائل الثمانينيات والآن.

هذا لأنه في الثمانينيات وبداية التسعينيات، كانت أمريكة متشددة في مكافحة الجريمة - تفرض أحكاماً أطول بالسجن، التي ينبغي تنفيذها (هذا يعني حرية أقل لمجالس إطلاق السراح المشروط في تحديد المدة التي ينبغي على السجين قضاؤها فعلاً من حكم عشرين سنة سجن). أقرت خمسون ولاية قوانين تجعل من الأسهل محاكمة الأحداث بوصفهم راشدين.

نتيجة لذلك، تضاعف عدد النزلاء في السجون الأمريكية أكثر من خمس مرات. وفقاً لـ«المركز العالمي لدراسات السجون» التابع لكلية كينغز Kings في لندن، تسجن أمريكة الآن 700 شخص من كل 100.000 نسمة - تتفوق على كل الدول الأخرى التي تضمنتها الدراسة بما في ذلك روسية (680)، وجنوب إفريقيَّة (410)، وإنكلترة (135)، واليابان (50).

لكن بالرغم من كل هذا الحبس، إلا أننا لا نرمي المفتاح. أكثر من 90 % من السجناء يخرجون في وقت ما. وهكذا، في سنة 2006، غادر رقم قياسي يبلغ 650.000 شخص في أمريكة السجن ليعودوا إلى المجتمع.

ذلك أكثر من عدد سكان مدينة بالتيمور. إنه عملياً عدد سكان سان فرانسيسكو. يعادل تقريباً نصف من يتخرجون في الجامعات كل سنة.

يعرف الجميع كيف أن تأسيس أسترالية تم على نطاق واسع من قبل سجناء كانت تغص بهم سجون بريطانية في القرن التاسع عشر. لكن في أثناء ثمانين سنة تقريباً من تهجير السجناء، لم يتم إرسال سوى أقل من 165.000 مجرم إلى القارة الجديدة. اليوم في الولايات المتحدة، نطلق سراح نحو أربعة أضعاف الذين نرسلهم إلى السجن كل سنة. إذا كان بمقدور 150.000 منتهك للقانون المساعدة في تأسيس قارة، ففكّر فقط فيما يمكن لستة أضعاف ذلك العدد أن يفعلوه.

لكن يا للأسف! الحكاية هنا ليست بنّاءة للغاية، حتى الآن على الأقل. يكون السجين الذي يخرج حديثاً إلى المجتمع في أمريكة رجلاً منخفض الدخل لا يتمتع بتعليم كافٍ، والذي يذهب إلى السجن مع مشكلة ممنوعات ولا يحصل على أي معالجة لها. (يحصل 1 من كل 10 نزلاء على معالجة من الممنوعات، مقارنة بـ7 من كل 10 يحتاجون لذلك). يدخل ربع النزلاء نتيجة قيامهم باعتداءات عنيفة. لا يجد 25 % من السجناء العائدين شرائط صفراء في انتظارهم، ويتجهون إلى ملاجئ المشردين. العديد منهم مجانين.

لهذا ربما لا يكون مفاجئاً أن العديد من الذين يخرجون من السجون يفشلون. وفقاً لإحصائيات اتحادية، في أثناء ثلاث سنوات، سيتم اعتقال ثلثي الخارجين من السجون مجدداً، ويعود نصفهم تقريباً إلى خلف القضبان.

هذه ليست أزمة إنسانية فقط. تنفق أمريكة 60 مليار دولار سنوياً على ما يدعى نظام الإصلاح.

ما الذي ينبغي فعله؟ طوال عشر سنوات على الأقل، كان صانعو السياسة يدعون الاهتمام بالسجناء الذين يتم إطلاق سراحهم، وفي خطاب حالة الاتحاد سنة 2004.

أعلن الرئيس بوش عن مبادرة اتحادية صغيرة (لم يتم تخصيص أموال لها) لمساعدة الخارجين من السجون في العثور على وظائف، ومنازل، واستشارات. لكن هذه مشكلة تتعدى الحلول الاتحادية. وفقاً لدراسة في خمس مدن كبيرة، قال 65 % من أرباب العمل: إنهم لن يقدموا وظائف لسجين سابق. كانت عشرات المجموعات المهنية، بما في ذلك الذين يعتنون بالأظفار والحلاقين، قد حظرت انضمام السجناء السابقين إلى صفوفها. تحظر معظم المساكن العامة إقامتهم فيها أيضاً.

يمكن أن يشكل هؤلاء الناس قوة سياسية. تحرم كل ولاية تقريباً المدانين في السجن من حق التصويت، لكن نحو اثنتي عشرة ولاية تلغي حقوق تصويت المدانين على نحو دائم، حتى بعد انتهاء مدد حكمهم. في انتخابات 2004، كان نحو 5 ملايين شخص محرومين من التصويت بسبب إدانات إجرامية. كان هامش انتصار جورج دبليو. بوش على جون كيري بفارق 3 ملايين صوت فقط.

في سنة 2000، فاز آل غور بالتصويت الشعبي بفارق نصف مليون - لكن لو كان باستطاعة 400.000 مدان سابق في فلوريدة التصويت، كما استنتج الخبراء، لكان فاز بالرئاسة أيضاً.

الناس الذين يتحملون صدمة عودة المدانين من السجن وهم عائلاتهم، التي تصبح بالمناسبة أكثر تركيزاً عليهم. وجدت دراسة في أوهايو أن 3 % من أحياء كليفلاند كانت موطناً لـ20 % من سجناء الولاية السابقين. من يعتني بأشجار السنديان في تلك الأحياء؟ من يدعم الأشخاص الذين ربما تشكل التزامات الشريط الأصفر الخاصة بهم الفرق بين اندماج ناجح في المجتمع، والعودة إلى السجن.

هناك أيضاً الأولاد. في التسعينيات وحدها، ارتفع عدد الأولاد الذين أحد والديهما في السجن بأكثر من 100 % - من 900.000 إلى 2 مليون. الآن، نظراً لزيادة أعداد السجناء الذين يتم إطلاق سراحهم، سيكون لدينا كثير من أطفال السجناء السابقين - ونظراً إلى احتمال عودة هؤلاء إلى السجن مجدداً، يبدو أن عدد الأطفال الذين لديهم أب أو أم مسجونة سيرتفع على الأرجح.

نجعل الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم يدفعون ثمنها، لكنهم يخرجون الآن مع إمكانيات منخفضة وعادات اجتماعية سيئة، ونحتاج إلى خطة تتضمن كلاً من المساعدة والإشراف.

سيقول مقدمو اقتراح التشدد مع الجريمة: إنها ليست مصادفة أنه مع عودة كل هؤلاء المساجين إلى المجتمع، فإن الجريمة – بعد خمس عشرة سنة من تراجع معدلاتها – تزداد. لكن الصلة تشير إلى مدى حاجتنا إلى إصلاح نظام السجون. كانت بعض الإحصائيات قد نسبت انخفاض الجريمة في التسعينيات إلى التشدد في مكافحتها قبل بضع سنوات، لكن على الأرجح أن الأمر كان مزيجاً من 100.000 شرطي وضعهم الرئيس كلينتون في الشوارع، وأساليب استخبارات الشرطة الجديدة، وأحكاماً أشد قسوة. على أي حال، ننتقل الآن من بلد حر يضم أكبر عدد من الناس في السجن لكل 100.000 إلى بلد حر يتمتع بأكبر نسبة إطلاق سراح سجناء لكل 100.000 نسمة.

إن لم نكتشف طريقة لتشغيل السجناء السابقين، ووضع التدريب على العمل في أعلى القائمة، فستكون هذه سلسلة فتّاكة للغاية. نتيجة عدم حصولهم على عمل، لن يجد المدانون الذين يتم إطلاق سراحهم من السجون خيارات كثيرة، ويعودون إلى ما يعرفونه على أفضل وجه، حتى إذا لم يكونوا بارعين فيه.

سجناء تم إطلاق سراحهم حديثاً نزعة مجهرية ينبغي أن تضعها الحكومة وقطاع الأعمال على السكة الصحيحة. لا يجدي إبعاد المزيد من المجرمين عن الشوارع نفعاً إلا إذا بقوا بعيدين عنها – لكن دون شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص للوصول إلى المدانين العائدين إلى المجتمع، سنمر ببساطة عبر حلقة أخرى من الزج بالسجن وارتفاع معدل الجريمة، حالما يكون هؤلاء قد انتهوا من تنفيذ الأحكام التي صدرت في حقهم.